المحاضرة الثالثة: بيبلوغرافيا اللسانيات التراثية.

1 – بيبلوغرافيا اللّسانيات والتراث:

وغاية هذه المؤلفات أنها تنطلق من التراث اللّغوي وقراءة تصوراته وتأويله وفق ما توصل إليه البحث اللساني الحديث ومحاولة التوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث، ومن ثمة إخراجها في حلة جديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية.." وتحاول كثير من المؤلفات في هذا الباب التأصيل لأفكار اللسانيات في التراث والبحث عنها وتأكيد على قوة التراث اللغوي العربي وبأنه تراث زاخر وغني بقضايا لغوية لم يتوصل إليها الفكر اللساني إلا حديثا، ولكنها أفكار تحتاج لتجديدها وفق مصطلحات دقيقة، ومنهج جديد. وأبرز خصائص هذا النوع من الكتابات:

- موضوعها التراث اللغوي
- تعتمد منهج القراءة وإعادة القراءة
- غايتها المقارنة بين التراث اللغوي العربي القديم والفكر اللغوي الحديث

2 – ومن بين المؤلفات التي تندرج موضوعاتها في هذا السياق، نذكر:

- ❖ النحو العربي والدرس الحديث، لعبده الراجحي
- ❖ العربية معناها ومبناها لتمام حسان
- ❖ نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني لأحمد المتوكل.
- ❖ منهج البحث اللغوي بيت التراث وعلم اللغة الحديث، لعلي زوين
- ❖ التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، لطيب البكوش
- ❖ أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، لحافظ إسماعيلي علوي.
- ❖ بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، (المدرسة الخليلية الحديثة والدّراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي) لعبد الرحمن الحاج صالح.
- ❖ التفكير اللساني في الحضارة العربية، لعبد السلام المسدي.
- ❖ ابن جني عالم العربية، لسعيد النعيمي.
- ❖ نظرية النحو العربي في ضوء وجهة نظر الحديث، لنهاد الموسى.
- ❖ نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث، لجعفر دك الباب.
- ❖ النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، لمحمد عبد المطلب.

❖ بالإضافة إلى مجموعة من المؤلفات التي عالجت جانبا لسانيا واحدا مثل: الجانب الصوتي ممثلا في مؤلفات: علم الأصوات لكمال بشر، ودراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، وفي البحث الصوتي عند العرب لخليل عطية.

3 – قراءة في كتاب عبد الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : دار النهضة العربية، دط، 1979.

1 – **توصيف عام للكتاب** : عدد صفحاته 173 صفحة قسّمه صاحبه إلى مقدمة وتمهيد، وبابين، وكل باب يضم ثلاثة فصول. ثم خاتمة.

الباب الأول: النّحو الوصفي، ضم الفصول الآتية:

4 – الفصل الأول: النحو الوصفي النشأة والمنهج.

5 – الفصل الثاني: الوصفيون والنحو العربي

6 – الفصل الثالث: النحو العربي وأرسطو.

الباب الثاني: النحو التحويلي، و ضم فصولا ثلاثة أيضا، هي:

7 – الفصل الأول: تشومسكي وأصوله النظرية

8 – الفصل الثاني: طرق التحليل النحوي

9 – الفصل الثالث: أصول تحويلية في النحو العربي.

2 – مضمون الكتاب:

❖ **التمهيد:**

تحدث فيه عن النّحو العربي والمناخ العام الذي نشأ فيه، وارتباطه بعلوم الدين مثل: القراءات، والتفسير، وعلم الكلام، والفقه..وبين في آخر التمهيد، أن علوم اللغة وعلوم الدين تبادلت التأثير والتأثر وتضافرت لتحقيق غاية سامية هي فهم القرءان الكريم، **من حيث تراكيبه وإعجازه وأحكامه.** فللنحو العربي كان مزيجا بين العقل والنقل ، فلا هو اعتمد على العقل فقط، كما لم يقتصر على النقل فقط حيث " أمدته القراءات بالنقل والاعتماد على الرواية وأمدته الأصول والكلام بالطابع العقلي الذي جعله لا يتوقف عند الظواهر اللغوية توقف الوصف المباشر وإنما يتعداه إلى تفسير تلك الظواهر تفسيرا عقليا يوصله إلى

القوانين المطردة التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي" 1 وبين أنه لا بد من فهم هذا المناخ من أجل فهم طبيعة منهج النحاة في تأسيسهم لهذا العلم.

–الفصل الأول من الباب الأول: النحو الوصفي النشأة والمنهج.

يعد المنهج الوصفي أحد أهم المناهج الحديثة على الإطلاق حيث دعا إليه بادئ الأمر السويسري فردناند دي سوسير في نهاية القرن 19وبداية القرن20، حيث بدأ دي سوسير تحديد منهجه بوضع ثلاثة مصطلحات تتصل بالكلام الإنساني، وهذا التحديد جاء نتيجة تأثره بأستاذه عالم الاجتماع دوركايم، هـ ذه المصطلحات: **الكلام الفردي** وهو ليس بواقعة اجتماعية، والمصطلح الثاني هو **اللغة بمعناها العام** ، وهي بدورها ليست بواقعة اجتماعية، والمصطلح الثالث هو **اللغة المعينة** ، وهي موضوع الدراسة العلمية وهي "جملة العادات التي نتعلمها من المجتمع الكلامي، والتي على أساسها نتصل بالآخرين في المجتمع ويكون بيننا الفهم المتبادل."[2]

أكد أن اللغة وجب أن تدرس في مرحلة خاصة مستقرة في بيئة زمانية ومكانية محددة، لأن صاحب اللغة لا يحتاج في دراسته أن يعرف الاشتقاق وتاريخ الكلمات كما دعا إليه المنهج التاريخي والمقارن، ويرى سوسير أن هذا المنهج (أي التاريخي) لا يقدم لنا صورة متكاملة عن السطح ، بل غالبا ما تضيع معه الحقائق وتختفي فيضيع التحديد، وتصعب المقابلة ويستحيل التمييز، ومنه لا يصلح عن تطبق عليه مبادئ البحث العلمي .

أما سابير فقد ركز دراسته على البحث الحقلي متأثرا بأستاذه فرانز بواز الذي يرى أن دراسة اللّغة يجب أن يتوجه إلى كلام الفرد، كون دراسة اللغة يمثل إحدى الطرق التي نحدد من خلالها ثقافة المجتمع ومن ثمة فهمه. والدراسة الحقلية عند سابير تقوم على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة ، كما هي فتعتمد على الملاحظة والتصنيف والتحليل لما هو واقع، وهذا ما قاده إلى دراسة الأشكال اللغوية فجعل لها ركنين أساسيين هما: التصورات، الأساسية التي تؤديها اللغة في الاتصال بين الناس، والثاني الطرق الشكلية التي تتصل بهذه التصورات ليؤكد في الأخير أن المنهج العلمي يرفض دراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة أو على ضوء أنماط من لغات مختلفة، إن الدراسة ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها.

أما بلومفيلد فأقام منهجه متأثرا بالمذهب السلوكي، وقد أكد أن الدراسات القديمة دراسات غير علمية لأنها استدلالية ومعيارية ورأى أن ما يجب أن يكون هو الدراسة الوصفية الاستقرائية، ففي نظره أن دراسة الحدث الكلامي يجب أن يكون باعتبار اللغة صورة من السلوك الجسماني رافضا بذلك طريقة التناول العقلي. [3]

وعليه تنبغي الإشارة إلى أن جل الدّراسات اللغوية الحديثة عموما، والوصفية خصوصا جاءت ضد الدراسات القديمة لكونها دراسات غير علمية غلبت عليها المعيارية، وهذا ما دفعهم إلى توجيه انتقادا ت للنحو التقليدي تمثلت في:

_النحو التقليدي نحو ذاتي ، لأنه يحدد قواعد اللغة من فهم المعنى أولا والقواعد تحدد وفقا لدّارس نفسه، على عكس المنهج الوصفي ، فيقيم تحليله للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس الدّارس نفسه، وعليه فهو بذلك يقوم على أساس موضوعي.

_النحو التقليدي يصب اهتمامه على التعليل، بينما يرتكز اهتمام المنهج الوصفي الحديث على الوقائع والحقائق اللغوية كما هي دون تفسير أو تعليل.

_النحو التقليدي لم يميز بين اللّغة المنطوقة واللّغة المكتوبة، بل إن أكثر ما ركّز عليه هو اللّغة المكتوبة ، لذلك كانت قواعده قائمة على المعيارية، وعلى أساس جمالي قيمي(عال، متوسّط، قبيح).

–الفصل الثاني الباب الأول: النّحو العربي والنحو الوصفي وأهم جوانب الالتقاء :

ذكر الرّاجحي بعض الانتقادات التي وجهها الوصفيون العرب للنحاة القدماء، نذكر منها قولهم إن:

_ النحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطي منذ المراحل الأولى وازداد هذا التأثر في المراحل المتقدمة ، ويظهر ذلك من خلال اعتماده على التعليل والتقدير والتأويل، فلم ترتكز بذلك دراسته على الاستعمال اللّغوي كما هو في الواقع.

_النحاة لم يقعّدوا للعربية كما يتكلمها أصحابها ، بل قعدوا لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى عال من الكلام في النّص القرآني، والشّعر، والأمثال، حيث أهمل بذلك اللغة المستعملة في شؤون الحياة، وهذا عكس

ما ينادي به المنهج الوصفي، ونتيجة لذلك وقع اللغويون في نصوص تخالف ما وضعوه من قواعد فاضطروا إلى التّأويل والتقدير والاحتكام إلى الضرورة والشّذوذ. [4]

ويقف الراجحي ههنا مبينا رأيه في سبب توجه النحاة هذا التّوجه في دراستهم للّغة ، وجمعهم أياها مشيرا إلى شيء مهم جدا ، وهو المناخ العام الذي نشأ فيه النحو العربي والغاية التي جاء من أجلها ، وهي فهم القرآن الكريم. ولأن القرآن الكريم هو أعلى النصوص فصاحة ، وهو دستور الأحكام، لجأ النحاة إلى النصوص الأدبية عموما، والشعرية منها على وجه التحديد حتى يتسنى لهم وضع القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم، ويذكر في موضع آخر أن قولهم إن النحاة استندوا على نوع خاص من النّصوص ولم يتصلوا بالواقع اللغوي فيه نصيب من التّجوز، [5] بدليل أن النّحاة قد اتصلوا بالواقع اللّغوي بمعناه الواسع، ولم يقتصروا على النصوص العالية فقط ، وذكر قولا للبصريين في ردهم على الكوفيين جاء فيه:" نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع..." [6]. كما أن ارتباط النحو بالقرآن الكريم جعل النحاة يلجأون إلى تحديد الحيز المكاني والزماني في استشهادهم باللغة ، لأنه وقع في اعتقادهم أنها اللغة التي تصلح لفهم القرآن ، لذلك كان البحث عن نقاء اللغة وصفائها غايتهم ، ويذكر قولا لابن جني يذكر فيه هذا التحديد قائلا: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر من اختلال وفساد..." [7] .

–مظاهر الوصفية في الدّرس النّحوي العربي القديم:

حدد الراجحي بعضا من تلك المظاهر نلخصها فيما يلي:

_العمل النحوي تقيد في جمع اللّغة بضوابط وحدود غير أنه كان اتصاله مباشرا بالاستعمال اللّغوي وبالواقع الكلامي، وكتب التراجم تذكر كثيرا من الروايات في هذا السياق ومنها ما ذكر عن الكسائي أنه أنفد خمسة عشر قنينة حبر في الكتابة عن العرب فضلا عما كان يحفظه ، ولا ريب أن الاتصال بالواقع اللغوي هو أحد أصول المنهج الوصفي الحديث.

_ إن الطريقة التي اتبعها أبو الأسود الدؤولي في ضبط النص القرآني بالشّكل تعد طريقة وصفية ، لأنها بُنيت على الملاحظة المباشرة لقراءة النّص، وكانت الرّموز التي وضعها وصفا للحركات ، وهذه التّعبيرات التي جاء بها أبو الأسود (فتح، وضم، وكسر.) صارت فيما بعد أساس المصطلحات الإعرابية.

_إن ما قرّره النحاة من أحكام لم يكن كلّه راجع للتأويل، والتقدير، والتعليل، وإنما ارتكز في بعض جوانبه على الوصف والملاحظة، والنّاظر في كتاب سيبويه يجده وضع قواعده وفقا للاستعمال اللغوي في أكثر المواضع، فيقر بأن الأحكام إنما تجري على كلام العرب، وقد تجنب الإيغال في تفسير الظواهر اللغوية في حال غياب المادة الكافية.

_ عُرفت مدرسة الكوفة بأنه ا مدرسة وصفية ، وإن كان هذا الحكم لا ينبغي أن يكون عاما، ومن بين النصوص التي تبين ذلك: كتاب الفراء معاني القرآن حيث طبع بطابع الوصفية في أغلبه، وسئل الكسائي يوما عن قولهم لأضربن أيُهم يقوم لم لا تقال لأضربن أيَهم ...؟ فقال أيُ هكذا خُلقت.

_اعتمد النحاة على الأساس الشكلي في تفسير الظواهر اللغوية ، وهو أحد مبادئ النّحو الوصفي ومن ذلك ما عالجوه في قضايا التأنيث والتذكير، والتّعريف والتّنكير، والعلاقة بين الفعل والفاعل... لقد عولجت هذه القضايا على أساس شكلي ، وليس انطلاقا من المعنى ، وعلى سبيل المثال لا الحصر قولهم: ضرب زيدُ عمرا، حيث صنفوا الاسم الأول على أنه الفاعل، والثّاني على أنه المفعول ، بالرغم من اشتراكهما في إحداث الفعل، غير أن تحليل الأشكال هو ما جعلهم يطرحون المعنى عند التّركيب.

-الفصل الثالث من الباب الأول: قضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي:

لاشك أن النّحو العربي قد تعرض لنقد شديد من طرف بعض اللّغويين المحدثين، وقد استند هؤلاء في نقدهم على الأسس والمبادئ نفسها التي اعتمدت عند الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي، وذلك قولا بمعيارية النّحو التقليدي، وخلطه لمستويات التّحليل اللغوي، إضافة إلى قضية كانت تمثل قطب الرحى في انتقاداته م، وهي تأثر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي، حيث ي رى معظم الباحثين أن التأثر حاصل منذ القرون الأولى، بينما يرى آخرون أن النحاة كانوا بعيدين كل البعد عن المنطق اليوناني، ولا توجد أدلة واضحة تبين هذا التأثر، ويفصّل عبدهالراجحي القول في هذه المسألة وأعطاها الأهمية اللازمة لما لها من ارتباط وثيق بالمنهج، فيرى أن التّاريخ لم يؤكد اتصال النحاة الأوائل بالمنطق اتصالا مباشرا، و على الرغم من وجود روايات تذكر هذا الاحتكاك فإنها تعد روايات قلقة مضطربة لا تؤكد تأكيدا جازما على اتصال الفكرين العربي واليوناني، ويورد جملة من الأدلة اعتمدها بعض المدافعين عن أصالة النحو العربي مؤكدين عدم وجود تأثر بالمنطق في أي وجه من الوجوه:

– منها أن النحاة كانوا يرفضون المنطق جملة وتفصيلا ، ويظهر ذلك في المناظرات التي جرت بين النحاة والمناطقة، كتلك المناظرة التي جرت بين متى بن يونس، والسيرافي . ومن بين الأدلة التي تؤكد رفض الفلسفة والمنطق قول ابن فارس بأن"ماكان عند الفلاسفة من لغة إنما هو مأخوذ من كلام العرب" يقول " وزعم الناس يتوقف عن قبول أخبارهم أن هؤلاء الذين يسمون فلاسفة قد كان لهم إعراب ومؤلفات نحو. قال أحمد ابن فارس وهذا الكلام لا يعرج على مثله ، وإنما تشبه القوم آنفا بأهل الإسلام، فأخذوا من كتب علماءنا ، وغيروا بعض ألفاظها، ونسبوا ذلك إلى أقاوم ذوي أسماء منكرة بتراجم بشعة لا يكاد لسان ذي دين ينطق بها."[8] ويعرض الراجحي لجملة من الجوانب في المنطق الأرسطي وهي التعليل والتعريف ، والتي يراها أغلب الباحثين أن النحاة العرب قد تأثر وا بها، في حين يرى الراجحي خلاف ذلك.

التعريف: ويمثل غاية الفكر عند أرسطو حيث يهدف من خلاله الوصول إلى جوهر الشيء وماهيته، واتبع في ذلك منهجا محددا يقوم على فكرة التقسيم وتطور هذا المنهج وأصبح واضحا حينما جعل التعريف التام يقوم على الجنس والفصل والنوع مشترطا فيه دخول عناصر المعرف فقط ثم تنظم هذه العناصر وفق نسق ثم تخرج منه العناصر الأخرى واعتبر هذا التعريف أفضل طريقة للوصول إلى المعنى.

أما عند نحاتنا الأوائل فلم تظهر في كتبهم أنهم طبقوا هذا التعريف ولا عرفوه، وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك، لكونه يخلو من كل تعريف ولم يحصل أنه عرف بابا من الأبواب النحوية كالفاعل والمفعول والحال والبدل... ففي الغالب يقوم بذكر الباب ثم يتلوه بعرض القواعد، وجل تعريفاته تقوم على التمثيل فقط نحو قوله في الاسم: "الاسم رجل، وفرس، وحائط .."[9] وفي القرن الثالث عرف التعريف تغيرا طفيفا، إلا أنه رغم دخول المنطق للفكر الإسلامي، غير أن التأثر لا يزال بعيدا عن النحاة بل كان التأثر بسيبويه هو المهيمن آن ذاك، أما القرن الرابع فقد تأكد الاتصال بالمنطق من طرف النحاة وبمنهجه في التعريف، وهذا مايظهر عند الزجاجي في تعريفه للحد مثلا يقول: "الحد هو الدال على حقيقة الشيء" [10] وهذا مايبدو أنه متفق مع التعريف الأرسطي، ولكن عندما يلجأ إلى تطبيق التعريف ينحو منحى الاستعمال اللغوي رافضا التعريف المنطقي يقول: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول..." [11]، وبعد القرن الرابع هيمنة طريقة التعريف الأرسطي على مؤلفات نحاة العربية

يظهر ذلك جليا عند الزمخشري مثلا قوله في المفصل ذاكرا تعريف الكلمة." الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع، الاسم، والفعل، والحرف."[12]

التعليل: ويرتبط التعليل بالمعرفة، وبالتعريف أيضا عند أرسطو ، وإذا ما أتينا للنحو العربي وجدناه قد اعتمد على التعليل من البداية، ويظهر عند سيبويه في الكتاب ، حيث بنى جلّه على التّعليل، لكن الملاحظ لهذه العلل يجد أنها لم تذهب بعيدا في التفسير المباشر، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى أو التفسير الشكل التركيبي نفسه، أو بكثرة الاستعمال، وهذا وإن دلّ على شيء، فإنما يدل على اختلافه عن التعليل الأرسطي.. غير أن التعليل بدأ يأخذ صبغة أرسطية بعد سيبويه ، ويظهر ذلك عند ابن السراج والزجاجي، وقد ألف هذا الأخير كتابا سماه الإيضاح في علل النحو وقسّمها إلى علل تعليمية ، وأخرى قياسية، وثالثة جدلية.

وعليه فيمكن أن نرجع تطور العلل عند النحاة المتأخرين إلى إدراكهم لقيمته عند النحاة الأوائل، وإن سلمنا بالمنطق القائل أن العرب اتجهوا اتجاها مغايرا في دراستهم للعلة ، غير أننا لا ننفي عنه التأثر بالتعليل الأرسطي، وليس من المهم أن يكون التّعليل عند النحاة هو نفسه ذلك الذي نجده عند أرسطو، ولكن ما ينبغي التركيز عليه هو أن التعليل الأرسطي كان تحت أيديهم حين أخذوا يضعون أحكام وقواعد اللغة.[13]

أقسام الكلام بين أرسطو ونحاة العربية:

اتفق معظم اللّسانيين المحدثين على أن التّقسيم الثّلاثي للكلام بدأ عند أرسطو حينما فرّق بين الاسم، والفعل، والرّابطة، غير أن الرّاجحي له رأي آخر حيث يرى "أن أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناولا مباشرا ولم يعرض له في موضع واحد بحيث يقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم." فالناظر في كتابه العبارة يجده تناول الاسم والفعل فقط، ولم يسبق لأفلاطون قبله أن ذكر نوعا ثالثا في هذا التقسيم، لذلك فنسبة التقسيم الثلاثي للكلام إلى أرسطو فيه شيء من الإجحاف والخطأ، ولا بد من إعادة النظر فيه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم لم يستقرّ عند ما جاء به أرسطو بل تغير فيما بعد حينما قسم تراكس الكلام إلى ثمانية أقسام.[14]

لكن الناظر في النحو العربي يجده قد استقر عند التقسيم الثلاثي من البداية (الاسم، والفعل، حرف جاء لمعنى)، رغم إقرار سيبويه بوجود فرق بين الصفة ، والاسم، فإن ذلك لم يأخذه إلى إضافة قسم رابع. وعليه

فليس من الصحيح القول بأرسطية التقسيم الثلاثي للكلام ، وتأثر نحاة العربية بهذا التقسيم ، والفرق واضح بين تحديد أرسطو للاسم وبين تحديده عند نحاتنا الأوائل أي من القرن الأول إلى القرن الرابع، لذلك لا يمكن الإقرار بوجود تأثر، لكن بعد القرون التي تلت قرن سيبويه بدأ التأثر يظهر جليا في مؤلفات النحاة. أي في القرن الرابع وما بعده.

فالاسم عند أرسطو هو صوت دل دلالة عرفية على معنى خال من الزمن كما لا يدل جزئه على معنى، والاسم عنده هو المرفوع فقط والداخل في حال الإثبات، أما عند سيبويه فقد عرفه بالتمثيل فقط كما سبق القول(الاسم رجل، وفرس، وحائط) .[15] وفي القرن الثالث صبغ تعريف الاسم بصبغة أخرى، وهي الدّلالة على المعنى، وهذا ما صرح به المبرد قائلا " **أما الأسماء فما كان واقعا على المعنى نحو رجل وفرس وزيد ، وما أشبه ذلك** " [16]. ثم انتهى إلى أن يكون التّعريف أرسطيا في القرون التالية كما يظهر عند الزمخشري حين قرن الاسم بفكرة عدم الدلالة على الزمن يقول: " **الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران..**"[17]

أما الفعل فيأتي عند أرسطو دالا على معنى مع اقترانه بزمن، والزّمن ههنا يقصد به الزمن الحالي فقط دون الأزمنة الأخرى، لأنّ في نظره الفعل في زمن الماضي أو المستقبل ليست بأفعال ، وإنما هي أزمنة له فقط، أما تحديد الفعل عند العرب فقد اختلف اختلافا بيّنا عن ذلك الذي عند أرسطو فيأتي تعريف سيبويه للفعل على أنه صيغ مأخوذة من المصادر ، وأنها تدل على الأزمنة الثلاثة، والاختلاف يظهر من حيث إنه مبني على واقع الصيغ الشكلية في العربية ومن حيث عدم حصره في الزمن الحالي، وقد اكتسى الفعل عند النحاة المتأخرين بمفهوم الدلالة على المعنى مع الاقتران بزمان كما كان الشأن بالنسبة للاسم، ويظهر ذلك عند ابن السراج حين حدد الفعل تحديدا يقترب كثيرا من تحديد أرسطو حينما قال:" **والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه...**"

ويأتي القسم الثالث وهو الرابطة وهو ما غلب على ظن الناس أنها القسم الثالث في تقسيم أرسطو، ويعرفها على أنها صوت بلا معنى ولا يمكن أن يتصدر الجملة المنفردة وتحدث عن نوع آخر من الرابطة ، وهي التي يمكن من خلالها تشكيل صوت أو عبارة ذات معنى ، وأتى الحديث عن الرابطة عند أرسطو ضمن تحدثه

في الشعر عن صنعة الإلقاء فقرر أن الأجزاء الداخلة في العبارة سبع كلمات جاء من بينها كلمة الرابطة. لذلك فنسبة هذا التقسيم لأرسطو غير صحيح، لأنه لم يتعرض لهذه الأقسام الثلاثة صراحة.

وإذا ما أتينا لسيبويه وجدناه قد سمى القسم الثالث بالحرف ، وليس بالرابطة ، ومثل له بحروف الجر، والعطف، والقسم...وفي القرون الموالية فُسر الحرف تفسيرا أرسطيا كما عرض لذلك الزجاجي في القرن الرابع بعد ما بين أن الحرف حد بين الاسم والفعل ورباط لهما.[18]

وقد استقر هذا التقسيم الثلاثي عند النحاة ولم يتغير، سوى تغيير يوحي بصطباغه بصبغة عقلية أرسطية يقول ابن هشام:" **وقالوا ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث والذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف.**" [19]

الجملة بين المنطق الأرسطي ونحاة العربية: يعرض أرسطو الجملة على أنها قسم من الكلام لها معنى، كما أن لبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظا وإن لم يعبر عن حكم، وأرسطو لم يهتم إلا بالجملة الخبرية بسبب أن المنطق يقوم على فكرة القياس، كما أن الجملة عنده تتكون من موضوع ومحمول مع تقديم المحمول على الموضوع، أما عند نحاتنا الأوائل فلم يتناولوا تعريف الجملة من البداية فسيبويه عرض لأنماط الجملة الخبرية والإنشائية وبحث في تركيبها دونما لجوء إلى تعريف الجملة، وفي القرن الرابع نجد ابن جني قد أشار إلى دلالتها على معنى مستقل جامعا بين جملة الخبر والإنشاء. كما اتفق النحاة على أن المبتدأ أهم من الخبر ومقدم عليه في الجملة الاسمية ولا يكون الخبر اعرف من المبتدأ ، وعليه فكما هو واضح فإن الخبر في النحو العربي لا يطابق فكرة المحمول الأرسطية لأن المحمول عنده عام بالنسبة للموضوع ولذلك قدم عليه بينما الخبر عند نحاة العربية فمبني على المبتدأ وقد يكون هو المبتدأ كما قد يكون زمانا له أو مكانا.[20]

ونتيجة لما سبق ذكره يتضح أن تأثر النحاة بالمنطق لم يكن في المراحل الأولى من تقعيد النّحو ، أي في القرن الأول والثاني، رغم وجود تشابه بينهما خاصة في قضية التعليل، وإنما ظهر التأثر في القرون الموالية وتحديدا منذ القرن الرابع وما بعده ويظهر هذا التأثر في التعريف والتعليل والتصنيف. وأن حضور الجانب العقلي في النحو العربي يدل على مكانة هذا الجانب عند النحاة فكان حاضرا بذلك إلى جانب النقل في المناخ العام الذي نشأ فيه النحو وباقي العلوم الإسلامية. واعتماد النحو على الجانب العقلي جعله محل نقد

من طرف اللسانيين الوصفيين المحدثين كما سبق القول، لكن سرعان ما صار للجانب العقلي كبير أهمية في الدراسات اللغوية أدركها بعض اللسانيين المحدثين كما يظهر عند أصحاب التوجه التوليدي التحويلي.'

-الفصّل الأول من الباب الثاني: بين النحو العربي القديم والمنهج التوليدي الحديث:

النحو العربي القديم والمنهج التوليدي الحديث:

جاءت النظرية التوليدية التحويلية الحديثة بقيادة تشومسكي كرد فعل على النظرية الوصفية، ويرجع ذلك إلى ما وقعت فيه الوصفية من إقصائها للعقل فهو يرى "أن العقل هو مصدر النشاطات الإنسانية المختلفة مبعدا الحواس التي اتخذها الوصفيون وسيلة لفهم السلوكات الإنسانية."(35) ومهما يكن من أمر فإن تشومسكي يرى أن المنهج الوصفي عاجز عن تفسير الظواهر اللغوية تفسيرا دقيقا وذلك لاعتبارات عدة منها:(36)

_ أن المنهج الوصفي شبه الإنسان، بالآلة والحيوان كما هو الحال عند بلومفيلد الذي قصر الظاهرة اللغوية على المنبه والاستجابة، ويؤكد تشومسكي على أن الإنسان يختلف عن آلة والحيوان في جانب مهم جدا أغفله الوصفيون ألا وهو قدرته على اللغة بغض النظر عن التفكير والذكاء.

_ المنهج الوصفي لا يتجاوز حدود المادة المباشرة فلا يقدم لنا بذلك شيئا مهما في فهم اللغة التي تعد أهم سبيل في فهم الطبيعة الإنسانية ليؤكد بذلك على أن النظرية يجب أن ترتكز على أساس عقلي من خلاله يمكن أن نفهم القوانين المشتركة بين اللغات بالوقوف على البنية العميقة المشتركة بين بني البشر وليس الاقتصار على البنية السطحية فقط كما دعا إليها الوصفيون.

ومعلوم أنّ جلّ الدراسات اللغوية القديمة ارتكزت على أسس عقلية في تفسير الظواهر اللغوية لذلك دعا تشومسكي إلى ضرورة العودة إلى الدرس القديم كونه أعطى مادة دسمة في فهم الظواهر اللغوية باعتماده على الجانب العقلي، فنجده قد أسس لنظريته معتمدا على بعض الفلاسفة العقليين أمثال ديكارت وهمبولدت وغيرهم...

ويذهب الراجحي إلى أن تأثر النحو العربي القديم بالعلوم الإسلامية التي أمدته بالطابع العقلي جعله يتفق مع مبادئ النحو التوليدي الحديث في كثير من جوانبه من بينها:

قضية الأصلية والفرعية: فهذه القضية اشتغل عليها النحاة منذ البداية كقولهم بأن النكرة أصل والمعرفة فرع وأن المفرد أصل للجمع..إلخ، ففي الوقت الذي يرى فيه الوصفيون أن هذا البحث بحثا ميتافيزيقيا بعيدا عن العلمية القائمة على الملاحظة، يراها التحويليون قضية مهمة جدا في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية، وقضية العامل تمثل ركنا أساسيا في الدرس النحوي العربي وهو الجانب الأهم الذي ركز عليه الوصفيون في توجيه انتقاداتهم بدعوى أنه نابع من تصور عقلي، وهي القضية تقودنا إلى مسألة التقدير التي رفضها الوصفيون رفضا مطلقا في حين يراها أصحاب التوجه التوليدي التحويلي مسألة أساسية في فهم الظواهر المشتركة بين اللغات الإنسانية كظاهرة الحذف، والزيادة، والتغيير...

فنجد أن ظاهرة الحذف عند التوليدين تقترب كثيرا مع ما قدمه نحاتنا الأوائل الذين وضعوا قواعد للحذف تعتمد على إدراك الاستعمال اللغوي العربي بعيدا عن التأويل المتعسف(37). ومن بين النصوص التي تفسر لنا هذه الظاهرة قولهم في حذف المبتدأ والخبر: "هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا وذلك أنك رأيت صورة الشخص فأصبح آية لك على معرفة الشخص، فقلت عبد الله وربي، كأنك قلت ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت زيد وربي، أو مسست جسدا، أو شممت ريحا فقلت زيد، أو مسك أو ذقت طعاما فقلت عسل." (38)

وفي باب قواعد الزيادة والإقحام يرى التوليديون أن هناك بعض الكلمات تدخل في التركيب إلا أنها لا تضيف معنى في العمق بل تفيد وظيفة تركيبية فقط، وهو ما نجده عند نحاتنا الأوائل الذين يرون أن الزيادة في الجملة لا تضيف معنى لها وإنما تضيف دلالة تركيبية كالتوكيد بالنسبة لحروف الجر الزائدة، وقوة الربط بالنسبة للواو وغيرهما، وبالنسبة لقواعد إعادة الترتيب فهي قضية مشتركة بين اللغات الإنسانية ومضمونها أن يتغير ترتيب عناصر الجملة عند تحولها من البنية العميقة إلى البنية السطحية، والناظر في عمل النحاة يجدهم قد اهتموا بهذه القضية حين تحدثوا عن التقديم والتأخير وأثر ذلك في تركيب الكلام، وفسروا قضية التمييز فيما يشبه الإشارة للبنية العميقة فيرجعونه إلى الفاعل والمفعول في كل من قوله تعالى: قالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظمُ مِنّي وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا وَلَم أَكُن بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ مريم وقوله تعالى: " وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴿١٢﴾ القمر أي اشتعل شيبُ الرأس، وفجرنا عيونَ الأرض. (39)

فكل هذه القضايا وغيرها تدل دلالة مباشرة أو غير مباشرة في مضمونها على البنية العميقة كما حددها أصحاب المنهج التوليدي التحويلي.

وعليه فحضور الجانب العقلي في الدراسة اللغوية ليس موضع ضعف كما يراه الوصفيون بل إن هذا الجانب يرجع له الفضل الوافر في تفسير الظواهر اللغوية، خاصة بعد أن أثبت عجز المنهج الوصفي على تقديم تفسير تام ودقيق للظاهرة اللغوية، وحضور الجانب العقلي في النحو العربي القديم يؤكد على أهميته في التفسير النحوي وهو بهذا يتفق مع النحو التوليدي في كثير من جوانبه.

ومن المهم أن ننبه إلى أن الراجحي يقرّ بأفضلية المنهج العربي عند اللغويين الأوائل في دراسة اللغة لما كان له من الفضل العظيم في حفظ العربية على مر هذه العصور وأن اللغويين الأوائل كان لهم من البراعة والنباهة في دراسة اللغة مالا يجب أن ينكره منكر ولا أن يجهله باحث. ولا غرو في ذلك لأن هؤلاء قد فهموا العربية فهما صحيحا وعرفوا خصوصياتها وفطنوا لأسرارها وإن كان ت لم تسلم أعمالهم من بعض النقائص وهذا حال أي دراسة إنسانية يقول: "على أننا ينبغي أن نؤكد دائما أن المنهج القديم هو الذي حفظ لنا العربية هذه القرون الطويلة وأن العربية ليست مجرد لغة تدرس كما تدرس اللهجات أو غيرها من اللغات وإنما هي لغة تمثل جوهر حياة هذه الأمة بارتباطها بالقرآن الكريم ومن ثم باستيعابها للنظم التي عاش عليها العرب والمسلمون وهذه الناحية كافية بالنظر إلى الدرس العربي نظرة خاصة دون أن يخدعنا بريق من هنا وبريق من هناك وهو كفيل بتوجيه العزائم المخلصة إلى كل ما يؤصل هذا الدرس ويعمقه ويقويه."